



International Journal of Humanities and Educational Research

Volume 2, Issue 1, February 2020, p.1-25

İstanbul / Türkiye

THE IMPACT OF TRANSFORMATIONS ON NORTH AFRICAN SOCIETIES

"SOCİALLY, CULTURALLY, COMMUNİCATION, HISTORİCALLY AND ECONOMICALLY"

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.1-2.1>

Khaled A. TUMI¹

Abstract

This study presents five main approaches; In rooting of methodology for the subject of the study; Taking into consideration the analysis of the status of the transformations That has occurred to human life; Which are makes the human subject to a number of influences that compel him to search for alternatives necessary to overcome a certain situation, or aspiration to a better situation, so that he can meet the needs and get rid of the problems arising from the previous situation; Likewise same applies to the culture of dealing with the new situations as a condition in accepting the models of transformation and its image, except that transformations can't be isolated from the spatial and temporal influences, without the human and material factors in achieving it; nor can it relate to the side Limited aspects of the lives of nations and peoples without influence Other aspects; This is due to more than one reason. Therefore; its study requires familiarity with the various changes that contributed to shaping the transformation in one form or another. Whatever the reasons for the transformation and its interpretations, which are can be seen through the gains that are made or lost during the processes of change or transition from time period to another. furthermore; shows the importance of time in terms of its suitability for these transformations or not. Which making a good parallel to the nature of its results, and the implications of this on the social, cultural, communication, historical and economic realities.

Keywords: Social, Cultural, Communication, Historical, Economic, Transformations, North Africa.

ISSN: 2757-5403

Article Information

Article History:

Received

07/11/2019

Accepted

11/01/2020

Available online

01/02/2020

This article has been scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ Prof. Dr., Specific Specialization in Strategic and Security Studies "Regional and International", Tripoli, Libya. kdumi2@yahoo.com

IJHER

International Journal of Humanities and Educational Research

Volume 2, Issue 1, February 2020, p.1-25

تأثير التحولات على مجتمعات شمال أفريقيا اجتماعياً وثقافياً واتصالاً وتاريخياً واقتصادياً²

خالد عبدالقادر التومي²

ملخص

تقوم هذه الدراسة على عرض خمس مطالب رئيسية؛ إذ أن التحول في الحياة البشرية يخضع لعدد من التأثيرات، والتي بدورها تؤدي إلى البحث عن بدائل ضرورية للتغلب على موقف معين، أو التطلع إلى وضع أفضل، حتى يتمكن من تلبية الاحتياجات والتخلص من المشاكل الناشئة عن الوضع السابق، وثقافة التعامل مع المواقف الجديدة كشرط لقبول نماذج التحول وصورها، لأن هذا التحول لا يمكن عزله عن التأثيرات المكانية والزمانية، دون العوامل البشرية والمادية في تحقيقها، ولا يمكن أن ترتبط بجانب محدد من جوانب حياة الأمم والشعوب دون تأثير جوانب أخرى؛ مع أكثر من سبب واحد. لذلك، تتطلب دراسته الإمام بالتغييرات المختلفة التي ساهمت في تشكيل هذا التحول بشكل أو بآخر. أيًا كانت أسباب هذا التحول وتفسيراته؛ والذي يمكن رؤيته من خلال المكاسب التي تحققت أو فُقدت خلال عمليات التغيير أو الانتقال من موقف إلى آخر، كما يوضح أهمية الوقت من حيث ملاءمته لهذه التحولات، بالإضافة إلى مدته، ومقارنته بطبيعة نتائجه، وتداعيات ذلك على الواقع الاجتماعي والثقافي والاتصالي والتاريخي والاقتصادي على مسيرة التحول المنشودة.

الكلمات المفتاحية: التحولات، الاجتماعية، الثقافية، الاتصالية، التاريخية، الاقتصادية، شمال أفريقيا.

المقدمة

إن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تكاملية، وإن كانت المصلحة الاجتماعية تُقدم على المصلحة الفردية عند التعارض "بشروط ألا يفقد الفرد حقه" بل يُعوض ما فقده من أجل المحافظة على حقوقه، وبالتالي المحافظة عليه فكرًا، وسلوكًا، وانضباطًا.

وبما أن العلاقة تكاملية؛ فلا يمكن أن يعيش الإنسان دون مجتمع يعيش فيه، ولا يمكن للمجتمع أن يرتقي دون الفرد؛ فعلى الفرد أن يقوم بمهام اجتماعية كي يكون المجتمع أكثر انتظامًا وقدرةً على حماية وصيانة أفراده؛ فكما أن الفرد يُريد من المجتمع أشياءً فعلية أن يُقدم هو للمجتمع شيئًا، ولهذا يجب على الفرد أن يتخلى عن الأنا والفردية، ويعمل من أجل المجتمع؛ فتكون الأنظمة الاقتصادية والتعليمية والتنشيطية بالكامل متجه إلى البناء المجتمعي، ويتخلص من الفردية، وبهذا يكون الفرد نواة فعالة لخدمة المجتمع؛ حتى يتسنى

² أستاذ دكتور: خالد عبدالقادر منصور التومي، التخصص الدقيق؛ الدراسات الاستراتيجية والأمنية" الإقليمية والدولية"؛ طرابلس، ليبيا. kdtumi2@yahoo.com

للمجتمع أن يقوم بإحدى أهم وظائفه؛ في إعطاء الفرد حريته وقيمه الفردية لتشكيل ذاته، وبناء أفكاره من أجل التطور والنماء.

إذ أن تنمية المجتمع وتطويره ليست مهمة الحكومات وحدها؛ بل يُمكن القول إن الجزء الأكبر يقع على عاتق الأفراد وليس الحكومات؛ فالفرد هو الخلية الأولى للمجتمع والمكون الأساسي له؛ لذلك لن تستقيم أي دولة مهما فعلت حكومتها دون أن يستقيم أفرادها ويبدلوا مزيدًا من الوقت والجهد لصالح أوطانهم، وقد يعتقد البعض أن شخصًا واحدًا لا يُمكنه إحداث أي تغيير في مجتمعه، ولكن حقيقةً؛ يكفي أن يقوم كل فرد بدوره بمنتهى الصدق والإخلاص؛ حتى نجد أوطاننا في مصاف الدول الكبرى.

وأهم شريحة من شرائح المجتمع "هُم الشباب" فهُم أطفال الأمس، وعماد الحاضر، وقوة المستقبل، ويُعتبرون الركيزة الأساسية في تقدم وبناء أي مجتمع؛ فهُم يحملون بداخلهم طاقات وإبداعات متعددة؛ يحرصون من خلالها على تقديم الأفضل للمجتمع الذي يعيشون فيه، ويستطيع الشباب من خلال التعاون بين بعضهم البعض على الرقي بالمجتمع، وحث الآخرين أيضًا؛ على المشاركة الفعالة في تقدمه؛ كما أن هذا الدور الذي يلعبه الشباب ينعكس إيجابيًا على معارفهم، وزيادة تأثرهم وتأثيرهم بالآخرين؛ فهُم عماد أي أمة، وسر النهضة فيها، وهُم بناء حضارتها، وخط الدفاع الأول والأخير عنها، ويشاركون في عمليات التخطيط المهمة؛ نحو التنمية البناءة المنشودة.

فإن الإنسان بصفة عامه والشباب خاصةً، هما محور وهدف التنمية في آن معًا؛ فمن جهة تهدف التنمية إلى بناء الإنسان بناءً معنويًا، ومن خلال هذا الهدف تتفرع بقية الأهداف الثانوية الأخرى من أهداف اجتماعية واقتصادية، ومن جهة أخرى؛ فإن الإنسان هو الذي يشارك ويُنفذ هذه التنمية، وهو بالتالي جسدًا وفكرًا مليئًا بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلعات والرغبات، وهذا كله يشكل عوامل حاسمة في عملية تسيير التنمية وتوجيهها في هذا الاتجاه أو ذاك، وأيضًا لما للشباب من أدوار هامة في تنمية اقتصاد الدول، ومنها أن الشباب قوة اقتصادية كبيرة يُمكن استغلالها في التنمية الشاملة، وفي جميع القطاعات الأخرى، ويُمكن من خلال تحفيزهم على الإبداع في المجالات المختلفة للحصول على أفكار ريادية خلاقية، وزيادة الإنتاج والدخل لهم وللعاملين في تلك المجالات؛ مما يضمن النجاح والتقدم للمجتمع بمختلف قطاعاته.

1. إشكالية الدراسة: هذه الدراسة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن التطورات الجديدة من واقع التساؤلات المرتبطة بمستقبل هذه المجتمعات، من حيث مناسبتها لوقوع تلك التحولات من عدمه؛ بالإضافة إلى مدته التي يمكن أن تكون كبيرة مقارنة مع طبيعة نتائجه، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الواقع الاجتماعي والثقافي والاتصالي والتاريخي والاقتصادي.

2. أهداف الدراسة: تأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة؛ تناولت أزمة مجتمعات شمال أفريقيا، ووضعها الجديد في التحولات والمتغيرات الراهنة، وذلك من خلال البحث عن المضاعفات الخطيرة التي أفرزتها

التطورات لمرحلة ما بعد العولمة، للاطلاع من خلالها على وتيرة التغيير داخل هذه المجتمعات والمنحى الذي تأخذه، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تتحكم فيها.

3. **منهجية الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على عرض خمسة مطالب رئيسية؛ بمنهجية التحليل الموضوعي؛ مع الأخذ بالاعتبار التطور الخاص بوضعية مجتمعات شمال أفريقيا الراهنة والمستقبلية، من حيث ثقافة التعامل مع الأوضاع الجديدة كشرط في تقبل نماذج التحول وصورها. ويقصد إيجاد رؤية موضوعية وشاملة قدر المستطاع لهذه الدراسة؛ سنتناوله من خمس مطالب رئيسية، والتي نأتي على سردها تباعاً:

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية لمجتمعات شمال أفريقيا.

المطلب الثاني: التحولات الثقافية لمجتمعات شمال أفريقيا.

المطلب الثالث: التحولات الاتصالية لمجتمعات شمال أفريقيا.

المطلب الرابع: التحولات التاريخية لمجتمعات شمال أفريقيا.

المطلب الخامس: التحولات الاقتصادية لمجتمعات شمال أفريقيا.

4. **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة في خلتها جانباً كبيراً من الأهمية نظراً لحدائث طرح موضوعها وارتباطه بواقع حال هذه المجتمعات وما شهدته وتشهده من تطور وزيادة في حجم التحولين الاجتماعي والثقافي؛ اللذين يكونا منفذاً أساسياً للاطلاع على تغيرات كثيرة مصاحبةً له في المجالات الأخرى، وذلك لارتباط الحياة الاجتماعية والثقافية بالمتغيرات الاتصالية والتاريخية والاقتصادية؛ التي تتسجم لتشكّل مفهوم الواقع بكل ميادينه.

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية لمجتمعات شمال أفريقيا

إن انعكاس التحولات والتغيرات التي تعرضت لها مجتمعات شمال أفريقيا على مجموع العوامل المتداخلة والتي أحدثت بدورها تأثيرات على جميع الأصعدة؛ فضلاً عن تأثيرها في بنية الأسرة بشكل خاص، وذلك باعتبارها من أهم النظم الاجتماعية في مجال التنشئة الاجتماعية وأساليبها؛ حيث أن هذه التحولات لم تكن على المستوى الخارجي فحسب، وإنما على مستوى القيم الاجتماعية نتيجة للأثار التكنولوجية وشيوع وسائل الاتصال والإعلام المتاحة لكل أسرة تقريباً.

وبما أن مفهوم المجتمع عند الفلاسفة "ابن خلدون" إذ يقول إن أساس الاجتماع هو حاجة الفرد للجماعة لتوفير الغذاء والأمن له؛ حيث إن الفرد يحتاج إلى التفاعل الاجتماعي معه، وقد وضع ابن خلدون وجهة نظره من خلال طرح مثال لكمية الحبوب التي يحتاجها الفرد في غذائه؛ فهي تحتاج إلى عملية متكاملة من الإنتاج

والآلات والأشخاص العاملين عليه لإنتاجه؛ فيكون المجتمع عند ابن خلدون هو تجمع لمجموعة من الأفراد الذين تربطهم فيما بينهم علاقات متبادلة⁽³⁾.

وأما عن "جان جاك روسو" إذ يرى أن الإنسان كان يعيش وفق حريته الطبيعية دون أي قوانين تحكمه وبعيداً عن أي تفاعلات مصلحية، ولكن تراجع غطاء الطبيعة دفع الإنسان إلى التفاعل مع غيره من الأفراد ليحافظ على نفسه من الأخطار؛ حيث أطلق على هذه الرؤيا نظرية العقد الاجتماعي، ويرى روسو أن الإنسان قد مر بعدة مراحل إلى أن وصل إلى حالة المجتمع، وهي الحالة البدائية وحالة الحرب وحالة التمدن⁽⁴⁾.

وأيضاً فيما يقوله "توماس هوبز" إذ يقول أن الإنسان ضم نفسه إليه بحثاً عن الأمن؛ حيث إن هوبز كان يعتقد أن البشر متساوون بالقدرات العقلية لكنهم متفاوتون بالقدرات الجسدية؛ مما أدى إلى تعدي الإنسان على الآخر، ونشوء الصراع؛ فلجأ الإنسان إلى تنظيم نفسه ضمن جماعة تحكمها القوانين والمؤسسات⁽⁵⁾. وهنا نعود إلى ما ذكرناه سابقاً عند جان جاك روسو؛ فيما يختص بنظرية العقد الاجتماعي التي تقول إن الإنسان هو الجزء من الكل؛ داخل المجتمع الذي لجأ له بحثاً عن الأمان.

وهذا لما يشهده العالم اليوم من تحولات اجتماعية هامة يقودها تأثير العولمة، والحث على التغيير المناخي العالمي والأزمات الاقتصادية والمالية الناتجة عن أوجه عدم المساواة المتنامية، والفقر المدقع، والاستبعاد والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، وتُظهر هذه التحولات الحاجة الملحة إلى حلول ابتكارية تقضي إلى قيم عالمية تتصل بالسلام، والكرامة الإنسانية، والمساواة في تكافؤ الفرص، واللاعنف وعدم التمييز، والشباب الذين هم أكثر تأثراً بهذه التحولات؛ فهم بالتالي الجهات الفاعلة الأساسية في مجال التحولات الاجتماعية.

ومن واقع الحال الذي تعيشه المجتمعات اليوم وخاصة ما نحن بصده "مجتمعات شمال أفريقيا" والذي في الحقيقة قد قامت من أجله الثورات وضحت له الأرواح من أبناء هذه المجتمعات، وهو الرفض التام للظلم والطغيان كما يرفضون السيطرة الأجنبية الاستعمارية التي تستغل جهودهم وتنهب ثروتهم وتُسخر الحكام القائمين على الحكم في دولهم، وذلك من أجل افتعال المشاكل وخلق الأزمات، وبذلك فإن لمثل هذا الواقع إنما يؤكد على ظهور علامات المطالبة بالتغيير وستكون واضحة من أجل إحداث النهضة التي طالما كانت تصبوا لها هذه المجتمعات ومن أجلها قامت فيها تلك الثورات .. إلا أن لمثل هذا التغيير فهو بحاجة إلى مجموعة كاملة من الظروف التي تظهر في سياق التطور التاريخي لكل مجتمع، وبناءً على ذلك؛ يمكن من حيث المبدأ تقسيمها إلى قسمين موضوعي وذاتي:

⁽³⁾ ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، مؤرخ من شمال أفريقيا؛ تونسي المولد؛ أندلسي حضرمي الأصل. كما توجه إلى مصر؛ حيث أكرمه سلطانها الظاهر برقوق، وولّي فيها قضاء المالكية.

⁽⁴⁾ جان جاك روسو: هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات، جنيفي؛ يُعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

⁽⁵⁾ توماس هوبز: هو أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصاً في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة السياسية والأخلاق والتاريخ.

القسم الأول: الظروف الموضوعية:

هي المعرفة المتعلقة بالمظهر الخارجي للوجود من قبل الذات؛ تُدرك عن طريق الحواس وتخضع للتجربة؛ في كونها خارجة عن إرادة الأفراد والجماعات والفئات التي تضطلع بدور العنصر الفاعل في العملية التاريخية؛ حتى وإن كانت تلك الظروف نتيجة لنشاط هذه الذات.

القسم الثاني: الظروف الذاتية:

هي إرادة وقدرة واستعداد وطموح الذات إلى النشاط الرامي إلى التحول والتطور الحقيقي والتقدم الجدير بتسميته، وكذلك هذا النشاط نفسه الذي يستهدف رفع مستوى وعي وانتظام أفراد المجتمع، وتأمين شروط الحياة الكريمة لأبناء المجتمع كافة.

وحقيقةً .. أنه لا يوجد حد فاصل ثابت بين الظروف الموضوعية والذاتية، ولكن لا يجوز الخلط بينهما، كما لا تجوز المعارضة بينهما؛ فهما ينطويان في سياقنا هذا والخاص بالمجتمعات والتأثيرات المحيطة بها على تلك الهفوات السياسية الخطيرة التي من شأنها أن تُعيد إن لم تكن تضرر بمستوى الأداء بالنسبة للفرد في مجتمعه.

حيث أن المقصود هنا؛ وجود مستوى معين من الأداء التغييري في البلاد؛ على أن يترافق ذلك مع صورة من صور الرغبة العامة في التغيير، وتلك الرغبة تُمثل إلى حد كبير درجة الوعي الاجتماعي والسياسي، ولكن كيف يتعين هذا المستوى من الوعي ..؟، وهل يمكن تلؤسه خارج إطار النمو التغييري في نفوس المجتمع وعقولهم ..؟ .. أي بمعنى .. هل يمكن الانطلاق إلى المستقبل الواعد من خلال هذا الوضع الممزق الضائع الذي تعيشه هذه المجتمعات اليوم.

ومن هنا نُعرج على فكرة التجارب العملية؛ حيث أُنشئت أن للوعي المجتمعي المرتبة الأولى، وبغض النظر عن المستوى الاقتصادي، وهذا يتضح في مسارات الأمم والشعوب عبر التاريخ في الانتقال من مرحلة متخلفة إلى مرحلة لاحقة متطورة بشكل كبير .. إلا أن لمثل هذه الانتقالات تقتضي عدد من النقاط، والتي تتمثل في الآتي:

- استقرار السلطة السياسية في الدولة.
 - رفع تطور المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا وصحياً إلى المستوى الذي يمكن الانطلاق منه نحو أهداف بناء الدولة.
 - تحقيق الدولة للحرية والعدالة المجتمعية من حيث تأهيل المجتمع للاندماج والابتكار.
- حيث أن تلك التحولات الاجتماعية المتمثلة في "الاندماج الاجتماعي والابتكار الاجتماعي" تشكل نقطة تقاطع بين جميع شرائح المجتمع؛ أولئك المعرضين للخطر والمحرومين والمستبعدين، وهذا بالدرجة الأولى يقع على عاتق إدارة التحولات الاجتماعية في مؤسسات ومجالس الدولة الحكومية والذين يشكلون المحرك الرئيسي لوضع مبادرات كلية متكاملة لبناء القدرات في مجال التحولات الاجتماعية، وبناء جسور بين المعارف العلمية الاجتماعية والسياسات العامة والمجتمع، وأيضاً سُبُل وآليات تطبيقها.

كما يمكن للحكومات أن تُنشأ برنامج خاصة لإدارة هذه التحولات الاجتماعية، وذلك من حيث الاندماج الاجتماعي بوصفه ميزة أساسية لمكافحة الفقر، والحد من عدم المساواة، والتقدم نحو مجتمعات جامعة، ومتمدة الأهداف الأساسية من خلال رفع المستوى الثقافي بين أفراد المجتمع، والذي من شأنه أن يُسهل عملية وبرامج التنمية المستدامة.

وأيضًا في تلك التحولات الاجتماعية الناشئة عن التغير البيئي؛ فهي بحاجة إلى معالجة الأزمات التي تتراوح بين النقص في الموارد الطبيعية، والقصور في الغذاء والطاقة، وخسارة التنوع البيولوجي، والضغوطات التي يفرضها تسريع عملية التوسع الحضري والنمو السكاني، وبالنظر إلى أن للتنمية المستدامة دعائم اجتماعية وبيئية متلازمة؛ فإن التحديات الاجتماعية والبيئية مترابطة ارتباطًا وثيقًا.

حيث أن الهدف الأولي والأساسي من برنامج إدارة التحولات الاجتماعية هو نقل نتائج الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية وبياناتها ذات الصلة إلى صانعي القرارات وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك لبناء جسور فعالة بين البحث والسياسة والممارسة، ويعمل البرنامج على تعزيز ثقافة صنع سياسات مستندة إلى الأدلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكونه البرنامج الوحيد الذي من الممكن أن يشجع الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية ويعززها؛ هذا لأن الباحثين ينقلون حقيقة وواقع حالة الفرد اليومية في داخل المجتمع. كما يؤدي هذا البرنامج دورًا محوريًا في التعزيز الشامل لأهداف الدولة للتنمية الشاملة؛ كارتفاع المستوى الاقتصادي، وتطوير مؤسسات التعليم والصحة وغيرها، والذي من شأنه أن يدفع بأفراد جُدد في المسيرة العامة للمجتمع؛ أولئك الأفراد الذين سيجدون أن عدم انتظامهم في تلك المسيرة سيحرمهم من التمتع بثمارها.

المطلب الثاني: التحولات الثقافية لمجتمعات شمال أفريقيا

إن الثقافة ليست مجرد وسيلة لرفع مستوى تعلم الناس القراءة والكتابة فقط؛ مع أن هذا له أهمية قصوى في جميع الظروف، وخاصةً تحت إرادة برنامج التغيير ولكنها أيضًا؛ تعني كمية من المعارف والمهارات العملية في مختلف ميادين الحياة؛ سواءً في الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الإدارة أو الاستهلاك، أو توعية قوى الأمن الداخلي بالمخاطر التي تهدد البلاد في أمنها القومي، وفي كل هذه الجوانب التي تلعب الثقافة دورًا خطيرًا فيها، وأيضًا ضمن واجباتها الإعلامي والتراثي، وفيهما تتركز الخبرة التاريخية للأجيال الماضية، والتي بدورها تكون مؤثرة على الأجيال القادمة.

وقد تعددت المصطلحات حول إيجاد مفهوم خاص للتحول الثقافي، ورأى كثير من الباحثين أن هذا المفهوم يختص بالأسباب التي هيأت الأرضية الخصبة لإيجاده، والتي من خلالها يتضح مفهوم هذا التحول وأسبابه ونتائجه، وبالتالي إيجاد القيمة الثقافية والفكرية له نظرًا لشمولية المصطلح، والذي يُبنى على تحولات أخرى كالتحول الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي.

وهذا مبني على دور الثقافة والمتقنين في بناء وتطوير الوعي العام للمجتمعات، ولكن في نفس الوقت لا يجب تحميلهم أكثر مما يحتملون؛ حيث أن الجهود الرامية إلى التقدم هي جهود جماعية "بل يحمل مسؤوليتها

المتقف والسياسي والتاجر" بالإضافة إلى العمال وأرباب العمل، وكذلك كل أفراد المجتمع؛ لتأتي المنتجات الثقافية كتعبير عن تلك النهضة التي أحدثها المجتمع في بنيته.

ولأن من أبرز مكونات الثقافة ومن أحد أركان الحضارة فيها؛ هما الركنين المعنوي والمادي:

أولاً: الركن المعنوي:

يشتمل كافة الجوانب غير المادية والمتمثلة في العقيدة والقيم والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاق والأذواق واللغة، وغيرها من الجوانب الأخرى التي تختص بها أمة معينة عن غيرها من الأمم، وتظل الثقافة على الدوام تمد شخصية كل أمة بما يميزها، ويمنحها في الوقت نفسه القوة والبقاء والاستمرارية.

ثانياً: الركن المادي:

يتمثل في كل ما قد يساهم في بناء الحضارة؛ كالمباني والمنشآت الصناعية والتجارية ووسائل النقل والمواصلات والمنازل وغيرها من الأشياء الأخرى التي يستعملها الإنسان في حياته؛ كما أن الثقافة تتميز بالعمومية؛ فهي ملك لجميع البشر؛ لذلك تشكل الثقافة روح الحضارة؛ بينما تشكل الجوانب المادية لها مادتها الطبيعية.

وأحدث ما ورد في مفهوم الثقافة، وهو ما جاء في التعريف الذي أتفق عليه في إعلان مكسيكو⁽⁶⁾ عام 1982، والذي ينص على .. أن الثقافة بمعناها الواسع يمكن النظر إليها على أنها .. جميع السمات الروحية والمادية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل "الفنون والآداب وطرق الحياة" كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والمعتقدات والتقاليد.

كما يعتقد معظم علماء الأنثروبولوجيا أن الحضارة ما هي إلا مجرد نوع خاص من الثقافة .. أي بمعنى .. أنها شكل معقد أو راقٍ من أشكال الثقافة، ولذلك لم يعتمدوا قط ذلك التمييز الذي وضعه علماء الاجتماع بين الثقافة والحضارة .. فمن المعروف أن بعض علماء الاجتماع يميزون بين الحضارة بوصفها المجموع الإجمالي للوسائل البشرية وبين الثقافة بوصفها المجموع الإجمالي للغايات البشرية.

كما أن هناك مؤثرات غربية وأخرى عربية أثرت في الثقافة والفكر العربي من زمن الاستعمار إلى عهد قريب يختص بالثورات العربية والتي أوجدت لنا تحولا على مستوى الثقافة والفكر؛ تمثل ذلك في المؤلفات الكثيرة والقنوات الإعلامية؛ التي طغت عليها هموم السياسة بالدرجة الأولى؛ إضافة إلى تجسيد الواقع عبر فنون الأدب كالشعر والروايات الحديثة أو الفنون الأخرى كالفن التشكيلي والموسيقى، وهذا ما أدركناه منذ مدة قصيرة في بداية نشوء أول ثورة عربية في تونس وما تبعتها من ثورات في الدول العربية الأخرى .. لأن هذا التحول قد ساهم في إيجاد تقارب كبير بين الشعوب العربية؛ لأنه يمثل مرحلة هامة لتاريخ هذه الشعوب وفكرها ومدى ثقافتها؛ حيث تشكل هذا التحول ليحقق أهدافاً من شأنها أن ترصد الذاكرة الثقافية والتي بدورها تستطيع أن تفرز لنا تنوعاً ثقافياً وفكرياً في المجتمع العربي عبر وسائل حديثة تتمثل غالباً في وسائل التواصل الافتراضي باعتبارها مشروعاً هاماً ساهم في نمذجة الثقافة وتحولها من البدائية إلى ثقافة ذات فكر أوسع وأشمل تُبنى

⁽⁶⁾ إعلان مكسيكو: بشأن السياسات الثقافية الذي أصدرته اليونسكو عام 1982.

على التعددية الثقافية بوصفها ثقافة استقرائية حديثة ذات نظرة مستقبلية تزيد من منسوب الثقافة والفكر في العالم العربي (غياث، 2005).

وأيضًا لما تمتلكه المؤسسات الثقافية والأدبية في العالم العربي من دورًا رائدًا في تحول الثقافة لدى العقلية العربية إلى صناعة تُثري ذهنية الفرد المبني على عوائق غريبة من أثر العادات والتقاليد واستبدالها إلى مخرجات ثقافية أكثر قيمة وأكثر دلالة، ومن هنا ندرك حقيقة هذا التحول الذي ساهم في فهم الآخر، ذلك أن من أهم أسباب الفشل الثقافي والفكري هو عدم فهم معتقدات وثقافات الآخر؛ لأن هذا الآخر يُعتبر بُعدًا ثقافيًا بات من الطبيعي الاختلاط معه و فهم كل ما يرمي إليه .. نعم علينا أن نتحول من كائنات ثقافية مغلقة على نفسها وفكرها إلى كائنات قادرة على تبادل خبراتها الثقافية دون طمس معالمها التراثية، وإنما المحاولة في تجديدها وتطويرها، والمجتمع العربي بحاجة ماسة إلى هذا التبادل الثقافي؛ فمعظم التحولات الثقافية التي أحدثتها بعض الشعوب حققت نقلة نوعية لمجتمعاتها رغم ظروفها الممتدة عبر السنين.

فكل مجتمع ثقافة يُعبر بها عن نفسه؛ ثقافة يتفرد بها؛ بحيث تعكس خصوصياته؛ هكذا هي العلاقة التلازمية التعلقية بينهما .. الثقافة والمجتمع .. فالثقافة لا وجود لها دون مجتمع تنشأ وتكبر فيه بذرتها، والمجتمع لا يقوم ولا يبقى إلا بثقافة تُوّطره وترسم له خطوطه.

ولو تأملنا أفراد أحد المجتمعات؛ بطبيعتهم الاجتماعية والإنسانية؛ لوجدناهم ميالين إلى التجمع مع بني جنسهم من البشر؛ على اختلاف أصولهم ومرجعياتهم الثقافية .. هذا الاجتماع البشري، وما احتوى عليه من تعاملات، وتأثر وتأثير؛ تنتج عنه أنماط من السلوك والأنشطة التي تُعبر عن ثقافة كل مجتمع وقيمه ودوافعه.

فالثقافة لون مركب مكون من مزيج من عناصر معنوية كثيرة، كاللغة والتقاليد والعادات، والفنون والأخلاق والقانون، والأعراف المتوارثة؛ إضافة إلى العناصر التي يكتسبها الإنسان بوصفه فردًا فعالاً في المجتمع.

لذلك .. لا بُد من ترسيخ مفهوم الثقافة على مستوى الوحدة الوطنية وبغض النظر عن كل التوجهات والولاءات والتخندق الحزبية؛ بحيث تكون على أساس مبدأ التأخي والتكاتف والوحدة إزاء المواقف الوطنية الكبرى، والوقوف صفاً واحداً أمام التحديات الخطيرة التي يواجهها كل مجتمع من مجتمعات شمال أفريقيا .. فالدولة ليست الجهة المسؤولة الوحيدة في حفظ النسيج الاجتماعي والوطني .. فالمهمة مشتركة، وعلى المجتمع أيضًا أن يأخذ دوره في العمل على هذه الرسالة، وأن يستخدم كل الوسائل الثقافية المتاحة التي تقوم على ترسيخ مبدأ المواطنة ووحدة الصف الوطني.

إن المفهوم الحقيقي لهذه الثقافة ليست جديدة علينا نحن كمسلمين .. لأن ثقافتنا الإسلامية الرشيدة ودستورنا العظيم الموجود في القرآن الكريم؛ الذي سن الشرائع الإنسانية العظيمة ولم يستثن منها شيئاً .. فصار إلزاماً اليوم بل وواجباً ومسؤولية أخلاقية ودينية ووطنية .. أن تنهض المؤسسات والجهات الثقافية بواجبها الشرعي والأخلاقي والإنساني الذي تحفظ به كرامة الإنسان ودينه وتاريخه وتراثه، ودرء الأخطار والفتن، ومواجهة الفكر المعادي بكل أساليبه أيًا كان نوعها.

حيث إننا لو قصدنا بكلمة ثقافة .. فقط الحصول على مستوى معين من التأهيل العلمي .. فسندج شريحة عريضة من المجتمع يمكن أن توافق القصد.

أما لو قصدنا بالثقافة .. معرفة شيء عن كل شيء، وكل شيء عن شيء؛ فإن الدائرة ستضيق كثيراً. لكن لو أردنا بكلمة ثقافة .. القدرة على التوفيق بين ما لدينا من تراث عظيم، وما نعاصره من حضارة مذهلة؛ مع الاستيعاب الكامل له ومعرفة كيفية التعامل معه والاستفادة منه والتفاعل مع الواقع المعاش والبيئة المحيطة بصورة متزنة دون إفراط أو تفريط .. فما يكون حال الدائرة حين ذاك ..؟

إدًا .. بالعلم والتعلم نبلغ مُراد ومفهوم و معاني؛ بل وحتى مضمون أي شيء من حولنا دون المساس بجوهرنا الأصيل؛ فلنرتقي بالثقافة في أجمل حُلها، من أجل غدٍ مشرق .. تعم بهجته وسروره على الجميع.

المطلب الثالث: التحولات الاتصالية لمجتمعات شمال أفريقيا

إن التكنولوجيا تُعتبر من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين، وقد اختلفوا في نظرتهم لمفهوم التكنولوجيا بسبب اختلاف تخصصاتهم، وأيضاً من حيث تطور خصائص التكنولوجيا نفسها، ولكن من الأمور المتفق عليها أن ماهية التكنولوجيا قديمة قدم المخترعات البشرية نفسها؛ حيث كانت تُعتبر وسيلةً من الوسائل التي اكتشفها الإنسان عند تطويعه البدائي للطبيعة، ومن تم أصبحت أداة يستعملها لخدمته ومساعدته في قضاء حاجياته المتنامية؛ إلى أن تطور استعمالها وعم حتى أضحت مُهمة جُداً في حياته العامة والخاصة .. مما جعل البعض من المفكرين يعتقدون بأنها المسؤولة عن مُعظم التغيرات التي تحدث داخل المجتمع المعاصر.

كما يُعرفها "حسين كامل بهاء الدين⁽⁷⁾" قائلاً: إن التكنولوجيا فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء للمعدات.

وأيضاً لما يعتقد كل من "ماهر إسماعيل صبري⁽⁸⁾، صلاح الدين محمد توفيق⁽⁹⁾" في قولهم: إن التكنولوجيا ليست مجرد علم أو تطبيق العلم، أو مجرد أجهزة؛ بل هي أعم وأشمل من ذلك بكثير؛ فهي نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي والجانب التطبيقي.

ولكل ما تقدم .. يمكننا تعريف التكنولوجيا على أنها: جهد إنساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة في مجال معين، وتطبيقها في اكتشاف وسائل تكنولوجية لحل مشكلات الإنسان، وإشباع حاجاته وزيادة قدراته.

وعلى الرغم من أن الوسائل الاتصالية التي أفرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه في عدد من السمات مع الوسائل التقليدية؛ إلا أن هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة بأشكالها المختلفة؛ مما

⁽⁷⁾ الدكتور: حسين كامل بهاء الدين: هو أستاذ طب أطفال ووزير مصري سابق.

⁽⁸⁾ الأستاذ الدكتور: ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف: هو أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم، جامعة بنها.

⁽⁹⁾ الدكتور: صلاح الدين محمد توفيق: هو أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية، جامعة بنها.

يلقي بظلالها وتفرض تأثيراتها على الوسائل الجديدة، ويؤدي هذا إلى تأثيرات مُعينة على الاتصال الإنساني بالتكنولوجيا المعاصرة؛ كما يتضح أن تكامل واندماج وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات أحدث تحولات عظيمة في طبيعة العمليات الاتصالية؛ مما أتاح للمتلقين إمكانيات غير محدودة للاختيار والتفاعل الحر مع القائمين بالاتصال؛ كما أصبح لكثير من وسائل الإعلام ذات التكنولوجيات العالية القدرة على نقل المعلومات من وسيط لآخر، وتحويلها من وسيلة إلى أخرى، ك تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مكتوبة والعكس، وما زاد من قدرتها على ذلك إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية مع بعضها البعض لتشكل منظومة اتصالية متكاملة.

وبهذا قد أصبح المجتمع "الشبيه استعاراً بالشبكة العنكبوتية" وقوامه الجمعيات المدنية والجماعات الافتراضية؛ واقعاً فعلياً مُجسماً في مجتمعات شمال أفريقيا ما بعد الثورات، وإن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال قدرة فائقة على تفعيل دور المجتمع المدني؛ من خلال توفير فضاءات إضافية افتراضية على الإنترنت؛ من شأنها أن تُساهم في دعم حضور واسع له، وتطور مُشاركته "كماً وكيفاً" في مساحة رقمية واسعة؛ تتسجها الجمعيات والقوى المدنية ضمن الأطلس الرقمي العالمي؛ يُعبر فيها ومن خلالها المجتمع عن نفسه ثقافةً وفكراً وفناً واقتصاداً وسياسيةً وتراثاً وتاريخاً وحضارةً .. إنها تعبيرات حرة تصوغها الأنسجة المدنية المتعددة في إطار العمل الديمقراطي الحر؛ الذي يفتح آفاقاً رحبةً للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في دول العالم المختلفة، وتُساهم هذه التعبيرات الحرة في إيجاد فضاءات افتراضية جديدة للقوى المدنية.

وفي هذا السياق الذي تشهده المجتمعات في دول شمال أفريقيا، ولا سيما خلال الأعوام الأخيرة؛ تساهم مجموعة من التطورات الهامة في نمو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن المجتمع المدني؛ الذي يُسخرها لتعزيز الاندماج بين الافراد والمنظمات والمؤسسات، ومن هذه التطورات .. ذاك النمو المتسارع في أعداد مشتركي الهاتف النقال وأنظمة الكابلات البحرية والألياف البصرية والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية التي توفر نفاذاً واسع النطاق إلى الاتصالات، والنفاذ المجاني إلى الإنترنت، وزيادة في أعداد نقاط الاتصال المحلي باستخدام تكنولوجيا الواي فاي، وسهولة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وتخطي بعض الحواجز من خلال زيادة حلول البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

إذ يُعيد المجتمع المدني فرض الحقائق الجديدة، وتتمين أدوار الإنترنت في نشأة المجتمع المدني، وافتكاك مساحات واسعة على حساب الأحزاب السياسية والأنظمة الحاكمة، وهذا ما أكدته الثورات العربية، وما لحقها من تحولات جارية أثر الافتراضي فيها.

وإن المتمعن في واقع المشاركة والممارسة العامة في عدد من الدول، ولا سيما دول شمال أفريقيا؛ يلاحظ ما أصبح عليه المجتمع المدني من حضور فعال و فاعل في ذات الوقت .. إذ أضحت النسيج الجماعي داخل المجتمع المدني في هذا الواقع المجتمعي الناشئ، ويمارس أدواراً تُعتبر امتداداً لجهد الدولة، وكانت سابقاً من المسؤوليات الأساس للحكومات والهيئات الحكومية، ومن ذلك توفير خدمات اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية .. بل وحتى التكفل بدور مهم في تكريس سياسات التعاون الدولي وضمن مسار العلاقات الدولية ..

والتي يطلق عليها اسم الدبلوماسية الموازية .. وبهذا وبفضل تكنولوجيا العصر أصبح المجتمع المدني أكثر فاعلية من الدولة نفسها في ظل هذا التخبط السياسي والاقتصادي الراهن؛ بل أكتسب طابعًا عالميًا حتى بات أكثر تنوعًا من الناحية الجغرافية وأكثر شمولاً في المضمون، ونتيجة لذلك؛ تشهد دائرة الفرقاء المعنيين بالمجتمع المدني اتساعًا ملحوظًا يُعزز عولمة المجتمع، وبالتالي يزيد ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن العولمة عمومًا، ويؤدي إلى تنشئة مجتمعات أكثر وعيًا اجتماعيًا، وأكثر تنوعًا ثقافيًا (زمام وآخرون، الجزائر).

حيث أن امتداد الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية، والمتمثلة في المجتمع المدني؛ في دول شمال أفريقيا .. قد اكتسبت هذه الفضاءات قاعدة شعبية واسعة في المجتمع المحلي، ومشروعية دولية كاسحة لكل الجغرافيات، كاسرة كل الأنظمة الحاكمة والقوى السياسية كلها التي قد تفكر في تعطيل مسار هذا الافتراضي في الحراك الجماعي، وذلك ما قد حدث في تلك الدول؛ كان فيه دور رئيس للتكنولوجيا العصر، وتحديدًا مواقع التواصل الاجتماعي؛ باعتبارها المحرك الرئيس لفعل الثورة محليًا ودوليًا في تلك الدول .. حيث تحولت هذه المواقع إلى قنوات إعلامية تتجاوز آليات الرقابة وحدود الإعلام التقليدي وتبعيته للسلطة الحاكمة .. كما تحولت إلى فضاءات وأماكن افتراضية للاجتماع والتنظيم والتخطيط .. مثال .. الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب .. وما إلى ذلك من الأنواع الأخرى.

وبهذا تحولت هذه القوى بفضل تكنولوجيا العصر من خلال معدلات أعمار مستخدميها إلى القوى الشبابية الذي يُنتج القوة ويعيد توزيع القوة والنفوذ بينه وبين الجمعيات والأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية في تلك الدول .. حتى صار لمواقع التواصل الاجتماعي مكانة خاصة كمفهوم ونوع وطبيعة. ومن هنا .. فإن التطلع إلى معرفة مآل هذه الدول في الانفجار الواضح لتكنولوجيا العصر وعلى رأسها؛ مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام المتتابع دون توقف لخدمة أغراض موجهة مسبقًا .. هو استشراف لمستقبل هذه الثورات .. وهذا ما يقودنا إلى وضع جملة من الاستنتاجات من خلال معايشتنا للواقع الحالي .. ومنها ما يلي سرده تباغًا:

- فجرت ثورات الربيع العربي واقعةً مترديًا، وكشفت عن المسكوت عنه، وانتزعت من عقول أبناء المجتمع الواحد الرعب والخوف وانحباس الكلمة.
- افتكاك المجتمع بكل طوائفه من السلطة؛ ليست تلك السلطة المنتهية صلاحياتها فحسب؛ بل حتى السلطة الحالية.

لهذا .. فإن مستقبل هذه الدول، وعلى اختلاف مضامينها؛ رهن الوعي الأخلاقي لأبناء المجتمع الواحد، وفي تحمل المسؤولية، وأيضًا في حماية الشباب من الانحراف داخليًا، ونحن نشهد ملامح هذا الانحراف في بعض الدول الواقعة جغرافيًا في شمال أفريقيا؛ كأنه خارجي متمثل في تدخل القوى الكبرى، وذلك من خلال توجيه المسار الثوري إلى خدمة مصالحها؛ كما يبقى للتكنولوجيا بكل أنواعها؛ من الشبكة العنكبوتية العالمية، والهواتف النقالة، ومواقع التواصل الاجتماعي، والإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني، وغيرها من التقنيات

الحديثة الأخرى؛ الدور الرئيسي والفعال في الأهداف السامية التي من شأنها أن تصب في صالح الوطن والمواطن حتى يتسنى للمجتمع ككل الوصول إلى المستقبل الواعد (الموسوعة الحرة).
والحافاً بالاستنتاجات السالف ذكرها؛ نُضيف أهمية التطور الانتقالي لما بعد الثورات، والذي بدوره يضاعف دور النخبة والمثقفين والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية في قيادة المجتمع نحو تغيير مجتمعي وسياسي حقيقي؛ يتجاوز البُعد المظهري للثورة؛ حتى لا يكون ضحية الواقع المفخخ في طريق التطور الانتقالي؛ من إرهابات الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي، وانهيار اقتصادي وانفلات أمني واغتيالات وعنف سياسي وصراع اجتماعي.

المطلب الرابع: التحولات التاريخية لمجتمعات شمال أفريقيا

إن للعرب تصور خاص للتاريخ وحركته؛ فالحاضر انحطاط بالنسبة إلى الماضي، والمستقبل يجب أن يكون كالماضي، وهو تصور إلى جانب كونه يخالف ناموس التطور التاريخي؛ لكون التاريخ يسير في خط ارتقائي تقدمي من الأدنى إلى الأعلى .. يُخرج الحقائق من التاريخ لتصبح حقائق جامدة لا زمنية، وتغدو هوية الحاضر هي ما خلفه الأسلاف، وتُقيم أساليب التعبير والإنشاء؛ قياساً على أساليب السلف لا قياساً على الحاضر ومتطلباته.

وهذا ما جعل لهذا التصور البالغ الخصوصية أن يعيش نمطاً خاصاً محصوراً بين ازدواجية ثابتة وواقع مرير، ويكون مقبول في أحياناً كثيرة بسبب غلبة المنقول على المعقول، وأفاق مستقبلية تطمح إلى التغيير؛ لكن ليس على حساب التاريخ والهوية والخصوصية، ثم بين .. قوى التجديد وقوى التقليد .. وزاد الأمر تعقيداً ذلك الحضور المستمر للعامل الخارجي وطابعه المزدوج والمتناقض؛ الذي جعل العلاقة بين قوى التقليد وقوى التجديد داخل هذه المجتمعات علاقة متموجة متداخلة؛ لا تتمو في اتجاه التجاوز والانفصال؛ بل بالعكس .. تتحرك في تشابك ذهاباً وإياباً، وهذا ما جعلها أقرب إلى الاستقرار والركود منها إلى التقدم، وبهذا ظل الواقع في هذه المجتمعات يعيش صراعاً مستمراً على مستوى الهوية، ونقمة دائمة على الأوضاع المزرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي العوامل التي يمكن أن نصفها ضمن بنية الحراك الاجتماعي (علم الاجتماع السياسي).

حيث لم تكن الأغلبية العظمى من المتظاهرين الذين خرجوا وملأوا الميادين والساحات العمومية تعرف شيئاً عن الأيديولوجيات السياسية؛ فلم يكن ما أخرج هؤلاء الناس إلى الشوارع رغبة متقدة فقط في انتخابات حرة ونزيهة، وإنما كانت أوضاعاً اقتصادية طاحنة كانوا يعيشون آلامها، وكان هؤلاء يلقون باللوم في تلك المتاعب على أنظمة الحكم في دولهم؛ كما لم يكن في وسعهم التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع، وبأنها ستخذ مسارا غير المسار الذي أراده، أو على أسسه خرجوا ليحتجوا .. فإن التاريخ يؤكد أن الشعوب لا تميل إلى الثورات؛ كما أنها لا تميل إلى الحروب، ولكن ولوجود أوضاع تاريخية عنيدة قد غيرت المعادلة وأثرت في إستراتيجيات التغيير.

فانطلقت الملحمة الشعبوية في دول شمال أفريقيا من تونس؛ فكان البوعزيزي رمزاً لثورتها، وانتقلت إلى مصر؛ فكان خالد سعيد روح حركتها، ثم إلى ليبيا؛ فكانت الكلمة للقبائل، وباختلاف المنطلقات قد اختلفت النتائج .. فالبوعزيزي عرابته حولاً تونس إلى نموذج جسد إرادة الشعب، وأدخل خالد سعيد وقصته مصر في حسابات ضيقة وعملية سياسية عقيمة، وانعدام الثقة بين الشعب والقذافي ورط ليبيا في حروب أهلية، ويبدو أن هذه الحوادث والتطورات المختلفة الحاسمة أكدت بصورة ملموسة أن مجرد انتهاء نظام لا يعني الانتقال إلى المدينة الفاضلة، أو إلى عهد الرخاء والاستقرار؛ كما أنه لا يعني تجاوز السليبي من الأحكام "صحيح أن هذا يتيح فرصة لبناء سياسة جديدة ومجتمع جديد" إلا أن الهواجس السياسية تظل حاضرة في الوعي النسبة للإنسان الثائر، وتجعل الانتقال الفجائي رهيناً بالمرحلة الانتقالية، وتبقى السياقات التاريخية لصيقة الوعي الجماعي .. ومن هنا غابت حقيقةً تاريخية وواقعية في وعي الأفراد؛ مفادها أن الماضي مازال حاضراً في حاضرنا وبقوة، وأن لا مجال للتوصل كليةً من الوعي التاريخي.

ومن جانب آخر .. فقد شهدت الملحمة كثيراً من التعقيدات والحبكات، وعرف المسار الاحتجاجي تقلبات ومتطلبات، واستحال على الحركة الإصلاحية التحول إلى ثورة حقيقية وفق النموذج المتعارف عليه، ولم تتطور الهبة الاجتماعية إلى ثورة شعبية، ولم يقع افكاك الحكم السياسي افكاكاً تاماً، ولم تتبلور قطيعة جذرية مع الماضي السلطوي، وعلى ما يبدو؛ فقد أظهرت هذه التجربة أن الإصلاح لن يترسخ في العالم إلا إذا كان نتيجة اشتغال الذات على ذاتها، ويتضح أن مسار الانتقال عسير، والتحول الآني والفجائي مستحيل؛ فالواقع تشعب بكثير من المسلمات؛ حيث لا يختلف اثنان في أمر أن الحراك الاجتماعي خلال هذه السنوات ظل ناقصاً، ولم يكن حاسماً لبلورة رؤية إصلاحية وثورية متكاملة تقضي على القديم "بل أكدت التجربة وجود أمور لم تظهر إلا بعد زعزعة الحراك" كإشعال النزعات القبلية والطائفية ونهج السياسة السلبية في عموم المجتمع؛ مما أدى على مختلف القوى الفاعلة صعوبة الانخراط في اعتماد سياسة استعمال المسار الثوري، وفرض سياسة التغيير على الواقع بعد أن يستبدل بنظام حديث، فضلاً عن أن واقع التغيير يتخذ في كثير من الأحيان مساراً غير المسار الذي قصدته الإرادة الشعبية.

كما أن مختلف الهيئات والمنظمات الحقوقية التابعة للمجتمع المدني تقوم بوظيفة الهيمنة، وتحرص على استمرارية الدولة، وتعمل على صياغة إستراتيجية التسوية بين المنافسين السياسيين؛ وذلك بإجراء تسوية اقتصادية واجتماعية بين الطبقة القائدة والفئات الاجتماعية المتحالفة معها، والجماعات والأحزاب والمنظمات القريبة منها .. لذلك ظل الواقع على الرغم من كل المحاولات للتغيير رهين أمرين متناقضين؛ إرضاء وإعادة القوى القديمة للاستفادة من خبراتهم، ومحاولة تلبية الدعوات الشعبية التي تستند إلى الشارع قصد الضغط وإيصال أصواتها، غير أن هذا الاتجاه لم يكن شاملاً وعماماً؛ بل دخل الطرف الآخر في مسار مغاير، يجسده انقسام داخلي وحروب أهلية أدت إلى تقويت السيادة الوطنية، ومن تم أُتيحت الفرصة لعودة القوى الخارجية وتحكمها بمناخ الاقتصاد؛ ما جعل النتائج التي تحققت بعد الحراك لا ترتقي إلى ما طمحت إليه الجموع الغفيرة التي ملأت الميادين أيام الاحتجاجات الشعبية (المركز العربي للأبحاث).

وبالرجوع إلى السياقات التاريخية .. نجد أن لمجمل هذه الازهاصات جذور تاريخية مختلفة؛ ترتبط بالتطور التاريخي الذي خضعت له المجتمعات، وذلك أن هذه الدول لم تعرف دولة وطنية بمعناها الكامل؛ فضلاً عن أن نوافذ الاحداث التي فتحت لهذه الدول وللعرب كافة طوال القرن الماضي منذ سقوط الخلافة إلى إجلاء الاستعمار؛ إلى انهيار الاتحاد السوفياتي؛ إلى التعاون السياسي مع أمريكا؛ إلى التعاون العسكري في مكافحة الإرهاب، وإعطائه الضوء الأخضر في التدخل .. كلها لم تكن لتشجع على تغيير ديمقراطي في المنطقة؛ بل كانت نوافذ استغللتها نُخب مستبدة وأيديولوجيات مغلقة، وهو ما لم يُستحضر في التصور العام، وهكذا .. ما إن انطلقت الحركات الاحتجاجية؛ حتى عاد الطرح نفسه إلى الواقع باستحضار هذا السياق التاريخي الذي لم يستطيع أن يُقدم بديلاً سياسياً، وتثبيت نمط أصيل؛ فظلت مسألة الأيديولوجيا والسلطة وثنائيات الوعي الشقي مؤطره لجميع الحوارات والتسويات السياسية، والتي زادت من تعقيد عملية الانتقال، ومن جهة أخرى .. ومن منطلق أن الدولة هي .. تعبير سياسي ومؤسستي عن المجتمع يتألف قوامه من قيادات سياسية منتخبة، وقيادات وكوادر إدارية وفنية وبيروقراطية محترفة موظفة أو متفرغة؛ مهمتها الأساسية رعاية المصلحة العامة (المركز العربي للأبحاث).

حيث لم يحدث الحراك الاجتماعي زلزلة فكرية في المجال السياسي فحسب؛ بل أحدثها أيضاً في كثير من الأفكار والمعتقدات التي تحكمت بذهنية الأفراد مدة طويلة، واستطاع أن يغير الواقع القائم ولو نسبياً، ويُعيد إلى الحياة الفكرية تلك الإشكاليات المتمثلة في الصرار الدائم الذي ظل قائماً بين قوى التجديد وقوى التقليد .. أي بمعنى .. أهل العقل وأهل النقل بأيديولوجيا ثورية.

إن خلق وعي تاريخي داخل أيّا من هذه المجتمعات؛ من شأنه أن يُمكن من اعتياد إدراك تدرج الأنظمة الاجتماعية على سلم معين، ويحكم على القضايا التي تواجهه في ضوء هذا السلم؛ لا في ضوء حقيقة أولية لا تتغير، فتاريخنا لا يسير اعتباطاً؛ بل هو خاضع لأصول ونواميس تُشتق من طبيعة مجتمعاتنا، والوعي التاريخي والمعرفة الدقيقة بالثقافة المعاصرة والاطلاع على معطيات تجربتنا التاريخية، وإعادة القراءة والفهم الصحيح للواقع دونما انحياز؛ كل ذلك سيُظهر أن كثيراً من القضايا التي ربما تبدو في أول وهلة متنافرة، إلا أنها في حقيقة الأمر متكاملة؛ بل متلازمة أيضاً.

وهكذا سيؤدي الفهم الصحيح إلى اكتشاف ذلك الوصل الرابط بين هذه المنطلقات؛ ذاك الوصل الذي يُعرف بالتأريخية، وإذا ما تحقق هذا الوعي؛ فالأكيد سندرك وكافة المجتمعات؛ مجموعة من الثوابت التي تكبح الوعي الخاص، وهي ثوابت منفصلة عنهم؛ لا يمكن لهم الاتصال بها، وإن السبيل الوحيد للتجاوز هو القطيعة، وإذا ما تحقق هذه المعطى وتحققت معه القطيعة، فإن المجتمعات ستعي نفسها أول مرة كما هي في الوقت الراهن، وتحقق مصالحة نهائية بين قوى المجتمع المختلفة.

ولئن كان هذا المعطى قد بدأ يتحقق جزئياً في الآونة الأخيرة؛ فإن مجموع من الممكنات لم تتحقق بعد، ومن بينها عدم اكتشاف آليات الاشتغال الإيجابية، قصد احتلال الواقع وافتكاك زمام المبادرة؛ بالاعتماد على المشترك الجماعي؛ ذلك المشترك الذي يجمع بين الطبقات الراضية للواقع والفئات الثورية، ويؤدي في هذا

إطار الحس المشترك الآتي من التقاليد دورًا مُحرِّكًا في تغيير الذهنية وتنمية الوعي الشعبي .. لذلك يجب استغلاله بمنهجية سليمة لاكتشاف الطريق التي تسمح بالذهاب إلى الشعوب، والتحدث إليهم في مشكلاتهم بلغتهم، والتعرف إلى حسهم السليم، وجُملة التصورات القبلية التي يرى من خلالها العالم، ثم الإنصات إلى نبض الشارع وصوت العامة، والإعداد الرصين للثورة الثقافية التي تُعد مفتاح نجاح أي ثورة منشودة.

حيث أن نجاح أي ثورة أو فشلها يتوقف على نوع القيم التي تتحاز إليها .. أي بمعنى .. على نوع التغيير الذي تتوخاه، ويتأسس على هذا؛ أن نجاح الثورة مشروطًا بانحيازها للقيم التي تؤمن بها الأغلبية المتأهبة لبذل كل جُهد مطلوب من أجل إعلانها .. فالتغيير الثوري محكوم بالزمان والمكان، ولا يفيد نعت هذا التطور أو ذاك بأنه ثورة اجتماعية، ولا يصح النعت بالنظر فقط إلى الأوضاع الداخلية؛ إذ لا بُد من أخذ الصدى الخارجي ومنحى التاريخ في الاعتبار، وما حدث طوال السنوات التسع الماضية يختلف باختلاف انطلاقاتها ونتائجها؛ فربما تكون ثورة تونس متقدمة نسبيًا، وحراك ليبيا متأخر بسبب التناحر السياسي والتدخل الخارجي وخضوعه للأيديولوجية القبلية.

خُلاصة القول: الثورة ليست جُهدًا مستحيلًا في طلب المستحيل؛ كما لا يمكن أن تكون ضربةً عشوائيةً بغير ضابط أو من غير أسس؛ فالثورة في معناها الحقيقي حوار حي وخلاق بين الواقع الذي يُراد تغييره والمثال الذي يُراد للمستقبل أن يُصاغ عليه، ويُخطط له بكل اتقان، وتوضع الأهداف كما توضع المنطلقات، وتُرصد النتائج ويُستفاد من الأخطاء، وتتجاوز الفردانية نحو الجماعية، وتسعى لأهداف منسجمة ومتكاملة، ومن أجل بلوغ هذا المنطق، يفرض الواقع التاريخي فهم النسق الواقعي لهذه المجتمعات، ثم استخلاص الدروس والعبر من تاريخ هذه الحقبة، والسعي للوحدة والحدثة.

المطلب الخامس: التحولات الاقتصادية لمجتمعات شمال أفريقيا

إن العالم اليوم يعيش تحولات اقتصادية كبرى؛ تتميز بالتنوع والسرعة، ويُصاحب هذه التحولات تغييرات اجتماعية؛ تمس كل البنى والأنساق الاجتماعية؛ مما أثر في العلاقات الاجتماعية، والتي هي الأساس الذي يقوم عليها كل مجتمع انساني باعتبار أن الانسان هو اجتماعي بطبعه، ولا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن باقي أفراد مجتمعه.

ولهذا يقول .. مالك بن نبي⁽¹⁰⁾ .. فقد يحدث في بعض الظروف أن يفقد مجتمع ما شخصيته ويُحى من التاريخ، ومع ذلك فإن عدد أفراده قد لا يتغير في هذه الحالة؛ بل يحتفظ كل فرد بغريزة العيش في جماعة، وهي الغريزة التي تُحدد معالم الإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًا.

ويُعتبر مفهوم التحول الاقتصادي من المفاهيم التي لم يتحقق الإجماع حوله، ويرجع ذلك لنظرة كل مُفكر لعملية التحول الاقتصادي؛ فهناك من اعتبره أنه التحول في النظم الاقتصادية من نظام اشتراكي إلى نظام

⁽¹⁰⁾ مالك بن نبي: هو أحد أعلام العرب المتخصصين في الفكر الإسلامي خلال فترة القرن العشرين، وهو أحد الأشخاص الذين ساهموا في إحداث نهضة فكرية إسلامية في العالم.

ليبرالي كما حدث لول المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أو التحول من النظام الإقطاعي الى النظام الرأسمالي مثلما حدث للمجتمع الأوربي مع بداية النهضة الصناعية .. كما أن هناك من يعتبر أن التحول الاقتصادي المقصود به هو تلك التي التغيرات تطرأ على الأنشطة الاقتصادية التي تصاحبها دومًا تغيرات اجتماعية.

ولهذا أعتبر .. ماركس⁽¹¹⁾.. أن المجتمعات البشرية بصورة عامة تمر بخمس مراحل أساسية؛ تمثل في مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يخضع لها أي مجتمع إنساني، وهي: المجتمع البدائي الذي يُوصف بعدم وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمجتمع العبودي الذي ظهرت فيه هيمنة الإنسان على الإنسان، والمجتمع الإقطاعي الذي ظهرت فيه ملامح الملكية الخاصة للأرض، والمجتمع الرأسمالي الذي يُوصف بظهور ملكية وسائل الإنتاج الصناعية، وأخيرًا المجتمع الاشتراكي الذي يتصف بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وتضائل دور الدولة .. كما أن هناك من يعتبر التحول الاقتصادي يقصد به هو التطور في نظم المعلومات المبني على التكنولوجيات الحديثة.

وإن من أبرز التحولات والتغيرات الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها دول شمال أفريقيا من ظروفًا اقتصادية خارجية ومحلية معقدة، وبدأ انخفاض الموارد المالية والاحتياطيات من النقد الأجنبي، ولم يعد النمو الاقتصادي كافيًا لتخفيض نسبة البطالة المرتفعة في هذه المجتمعات.

فمنذ بداية التحول السياسي في مجتمعات شمال أفريقيا؛ تبينت التحديات التي تتطوي عليها إدارة المراحل الانتقالية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية المطلوبة لتلك المراحل، وقد تحقق تقدم نسبي وملحوظ في بعضًا من تلك الدول التي دخلت فعليًا في المسارات الانتقالية، وتم الإخفاق في البعض الآخر من تلك الدول، والتي لم تكن لها المقدرة لرسم الخطط الخاصة بالمسارات الانتقالية .. وبهذا قد أعاق التركيز على جدول أعمال التحول الاقتصادي بدرجات متفاوتة؛ بحسب وضع الاستقرار السياسي لكل دولة من دول شمال أفريقيا، وذلك تمثل في وجود حكومات بتقويضات محدودة وأفاق زمنية قصيرة، وعدم اليقين على المستوى المؤسسي، والتوترات الاجتماعية والاقتصادية، والتي من شأنها أن تكثف تحديات إدارة الاقتصاد بعدما تعقدت الظروف الاقتصادية الخارجية والداخلية، وأصبحت الهوامش الوقائية المتاحة للسياسات محدودة .. كما أصبح النمو الاقتصادي غير كافٍ لتخفيض البطالة المرتفعة (بوفولة، 2017).

وفي هذا السياق .. تمر هذه الدول بمنعطف حرج؛ ذلك أن حماية المستقبل الواعد الذي من المفترض أن يحمله التحول من حيث تحسين الظروف المعيشية وتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لمختلف شرائح المواطنين وتوفير فرص عمل جديدة على نطاق مؤثر .. يتطلب إدارة اقتصادية رشيدة مصحوبة بجهود إصلاحية جريئة تُهيئ مناخًا للنمو بمشاركة فعلية ومدروسة مع القطاع الخاص.

⁽¹¹⁾ كارل هانريك ماركس: هو فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري؛ لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس علم الاجتماع.

ولا تزال هذه المجتمعات تواجه عددًا من التحديات الاقتصادية المزمّنة .. فقبل بدء التحول السياسي في عام 2011، كان نصيب الفرد من النمو الاقتصادي ودرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي متأخرة عن دول الأسواق الصاعدة والدول النامية الأخرى؛ كما كان الافتقار إلى المنافسة ملموسًا في الأسواق المحلية، وكانت البطالة مرتفعة في مجتمعات التحول السياسي؛ حيث كانت معدلات البطالة أعلى قياسًا بالمستوى العالمي، وكان التصور الشائع .. أن ذوي الصلة هم الذين يستأثرون بثمار النمو في الأساس؛ بينما يشعر الآخرون بالتمهيش، وجُل هذه الدول تحمل كثيرًا من الديون العامة التي تتقل كاهلها، والبعض الآخر كان لديه عجز كبير في مالهته العامة، وقد ساعد ميل تلك الدول إلى الحد من تحركات أسعار الصرف على توفير ركيّة كاجحة للتضخم، ولكن هذه الركيّة شكلت في نفس الوقت مصدرًا رئيسيًا للخطر (صندوق النقد الدولي، 2017).

وقد زادت حدة هذه التحديات الاقتصادية بعد حدوث التحول السياسي في عام 2011؛ فبدأت تواجه حالةً من الهبوط الاقتصادي بسبب الاضطرابات المصاحبة للفترة الانتقالية، والصراعات الإقليمية، والآفاق السياسية الغير واضحة المعالم، وتقلص القدرة التنافسية، والبنية الاقتصادية الخارجية المليئة بالتحديات في سياق الأزمة المالية الأوروبية، وانخفاض مستوى الثقة فيما بين المواطن والحكومة، وأدى هذا الهبوط في تقاوم مشكلة البطالة؛ كما تسبب في ركود مستويات المعيشة، وربما يكون قد خفض النمو الممكن على المدى المتوسط في بعض الدول؛ مما أحدث تعارضًا كبيرًا بين الواقع الاقتصادي وتطلعات المجتمع نحو تحول الاقتصاد بما يحقق عوائد سريعة؛ تتمثل في توفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى الدخل للفرد، والأسرة التي هي المكون الأساسي لأي مجتمع.

كما تُشير الضغوط الديمغرافية إلى استمرار ارتفاع البطالة؛ حتى في ظل التوقعات الراهنة التي تستشرف الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها بعضًا من دول شمال أفريقيا، وذلك من واقع ازدياد عجوزات المالية العامة، وارتفاع الدين العام، ومع تراجع الهامش الوقائي الذي تُشكله الاحتياطات الدولية؛ مما يحد من إمكانية تطبيق سياسات اقتصادية توسعية في الفترة القادمة.

وهذا نتاج لتلك الحلقة المفرغة الناجمة عن الصراع الاجتماعي والسياسي المستمر، وهذا يقود إلى السخط الشعبي الذي يُمكن أن يزيد من تعقيدات التحول السياسي؛ مما يؤثر سلبيًا على مهام الحكومات والآفاق الزمنية التي تغطيها خططها، ومن تم قدرتها على تنفيذ السياسات الضرورية لتشجيع تحسين الاقتصاد الذي أصبح مطلبًا ملحا.

وعلى هذه الخلفية؛ فقد أصبحت هذه الدول في منعطف حرج؛ فمن الضروري إدارة الاقتصاد بشكلٍ حذر، مع بذل جهود إصلاحية جريئة لتهيئة مناخ مواتٍ للنمو بمشاركة القطاع الخاص .. إلا أن مسألة الشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص؛ تحتاج لدراسة مُسبقة .. والتي من شأنها أن تُبين نقاط تعثر كل منهما؛ بحيث تتضح معالم المشاكل كي يستطيع المختص أن يضع الخطط الإستراتيجية التي سُنّين مدى الاستفادة من هذه المشاركة، وأيضًا سُنّين المدة الزمنية التي تحتاجها هذه الخطط مع بيان خطواتها ومرآحها .. كما يجب

أن تهدف مثل الخطط إلى تزويد القائمين على هذه القطاعات بالمعارف والمهارات اللازمة حول مفهوم الحوكمة "الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد" وأيضًا مدى إمكانية تطبيقاتها العملية على مستوى الدولة ومختلف القطاعات من خلال استعراض المعايير والمؤشرات التي تبنتها المؤسسات الدولية لقياس فعالية وأداء الدول أو المؤسسات والأجهزة الحكومية .. كما يقود مثل هذا النوع من التخطيط إلى التعريف بمكونات الحوكمة والبيانات المطلوبة لقياس الحاكمية .. هذا وبالإضافة إلى ذلك؛ فإنها سوف تقدم عرضًا مفصلاً لخطوات ومراحل عملية الإصلاح المؤسسي ومتطلباتها .. وكذلك عرض لبعض التجارب في هذا المجال والدروس المستفادة منها .. كما سيعرض وبوضوح آليات متابعة الخطط التنموية في الدولة .. هذا هو التخطيط الإستراتيجي إن وجد أهله هم الذين يقومون به وعليه، وهذا كله من أجل الحفاظ على الأمل الذي وُلد مع التحول بشأن تحسين مستويات المعيشة، ورفع معدلات النمو، وتوسيع نطاقه، وتوفير المزيد من فرص العمل بشكل ملموس.

حيث تجدر الإشارة هنا .. إلى أنه لم يعد من الممكن معاملة مصالح الجيل الصاعد ومستقبل كل أمة .. الشباب .. باعتبارها هدفًا إضافيًا فحسب؛ فالشباب يشكلون اليوم وفي الغد القريب؛ أغلبية السكان بحسب الإحصائيات الجديدة، وقد زاد نشاطهم السياسي بشكل واضح، ومن الملاحظ أن لهم آراء متباينة بشأن اتجاه الاقتصاد في دولهم.

ونظرًا لهذا الطابع المعقد الذي تتسم به هذه المهمة في سياق الظروف المعاكسة؛ يتعين زيادة التركيز على اجتياز تطورات الاقتصاد السياسي وإرساء إستراتيجية للتواصل الفعال مع الشباب .. حيث أن التواصل الفعال من شأنه أن يكتسب أهمية بالغة عند شروع الحكومات في عملية التوحد الاقتصادي .. وهذا لأن ازدياد قوة المجتمع المدني، واتساع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على نحو غير مسبوق؛ يؤدي إلى زيادة التحديات والفرص على حدٍ سواء (صندوق النقد الدولي، 2015).

وينبغي أن تهدف حملات التواصل مع الجمهور إلى زيادة الوعي بتغيرات السياسة المزمعة، وشرح السبب المنطقي وراء الإصلاحات المقترحة؛ لأجل اكتساب التأييد بشأنها، وإلقاء الضوء على المنافع التي تعود على المجتمع عامةً، وعلى الشباب خاصة؛ مع الحرص على وضع توقعات واقعية لما يمكن أن يتحقق.

كما يكمن للحكومة ومن خلال هذا التواصل الفعال؛ أن تُعرف بأهمية الاستثمار .. هذا لأنه مرتبط بالمجالات الاقتصادية، وبالأخص على المستوى القومي بشكلٍ وثيق .. وبالإعفاء الرأسمالي في كافة المشروعات الجديدة؛ التي تنبثق عنها قطاعات المرافق العامة، والبُنَى التحتية، وما ينبثق عنها من مشروعات .. وبشكلٍ أدق كافة المشروعات والنشاطات الاقتصادية التي تُفضي إلى إنتاج السلع، والخدمات في كافة المجالات.

ومن هنا .. يقوم الاستثمار بإضفاء طاقات إنتاجية حديثة إلى الطاقات الإنتاجية القديمة؛ الموجودة في المجتمع لغايات إقامة مشاريع جديدة، أو توسعة المشروعات القائمة، وإحلال ما استجد من المشروعات مكان المشاريع المنتهية الصلاحية، وخاصةً لغايات الحد من نسبة البطالة في فئة الشباب وذلك من خلال توفر مشروعات جديدة .. حيث أن المجالات التي يخدمها الاستثمار تتنوع وتتفاوت فيما بينها وفقًا للهدف الذي

وجدت لأجله؛ فمنها ما هو لغايات عقارية وسياحية وصناعية وزراعية .. أما فيما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي فإنه يخدم المجالات وفقاً لرأس المال، ومن أبرز أنواع الاستثمارات .. الاستثمار الوطني، والأجنبي، وقصير الأجل، والتطويري، والاجتماعي، وغيرها الكثير من الأنواع.

التوصيات:

1. الدولة معنية بتأمين الوسائل التي تكفل امتلاك الثقافة من قبل جميع المواطنين، وأن تضع موارد الثقافة في خدمة تطوير الثقافة الوطنية، وأنها تستدعي تأسيس الذاكرة الجماعية؛ بحيث لا يترك هذا الأمر لكل فئة أو جماعة تؤسسها على هواها وبطرقها الخاصة، وعلى الدولة وضع سياسة ثقافية بمشاركة جميع المثقفين على قواعد الحرية والديمقراطية اللتين تُشكلان الشرط المسبق لأيّة حركة إبداعية، والحفاظ على التراث والقيم الروحية والأخلاقية في إطار المسؤولية الوطنية لتحسين الشباب ضد كافة الأنماط الثقافية الدخيلة.
2. إقامة الندوات والمؤتمرات والحوارات والمناقشات الثقافية؛ على كافة المستويات التي تخدم المجتمع والتحديات التي يواجهها المجتمع؛ للاستفادة من حصيلة الفكر الإنساني والتجارب السابقة، وفتح آفاق المعرفة للمواطنين، وتقديم الخدمة المكتبية للجمهور من خلال المكتبات العامة المنتشرة في أرجاء الدولة، ورعاية جميع أشكال الأدب والثقافة والفنون وتطويرها بما يحافظ على التراث الفني والأدبي للمجتمع، ويشجع ويحقق المناخ الملائم لنمو الطاقات الخلاقة وإظهار المواهب الجديدة، وتشجيع التأليف والكتابة والترجمة في مختلف النواحي الأدبية، وأيضاً التنقيب عن التراث التاريخي للبلد وصيانتها، وكذلك العمل على إحياء التاريخ الإسلامي العربي والتراث القومي وتوثيقه .. ليكون مرجعاً تاريخياً ومصدرًا للنهوض بمستوى الآداب والفنون، والمحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء، والاستثمار الدائم لطاقات الشباب وتطويرها.
3. رعاية المبدعين واحتضان الموهوبين، وتوجيههم نحو التنمية المجتمعية الشاملة لتحقيق هذه الغايات، وإيجاد وحدة تُعنى بتهيئة الأجيال الشابة للقيادة والريادة والتواصل من خلال برامج تطبيقية، ورفع مستوى الوعي الثقافي المجتمعي والارتقاء بالممارسات والإبداعات وإثراء التواصل الحضاري بما يخدم قضية تنمية المجتمع عن طريق الارتقاء بالسلوكيات، وتكريس الأسلوب الحضاري الإسلامي المعتدل كمنهاج عملي بين مختلف طوائف المجتمع، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية لإيجاد الوسائل التي تؤدي إلى أغراضها و وظائفها الحقيقية لخدمة المجتمع وتوجيهه نحو الفضيلة والإصلاح ومحاربة الفساد ومحاربة الفكر المتطرف والإلحاد بالوسائل الفكرية التي تنتجها مفاهيم الثقافة والمعرفة لتوعية المجتمع وحمايته من آثارها السلبية وعواقبها الوخيمة.

4. ترسيخ مفهوم الثقافة على مستوى الوحدة الوطنية، وبغض النظر عن كل التوجهات والولاءات والتخندقَات الحزبية؛ بحيث تكون على أساس مبدأ التآخي والتكاتف والوحدة إزاء المواقف الوطنية الكبرى والوقوف صفاً واحداً أمام التحديات الخطيرة التي يواجهها المجتمع.
5. تمكين المواطنين من التمتع بإنجازات الثقافة والإبداع عن طريق تأسيس فروع للمكتبات الوطنية في المناطق ليكون الكتاب في متناول الجميع، وإنشاء مراكز ثقافية خارج المدن وتقديم الدعم المادي والمعنوي للهيئات والمجالس الثقافية غير الحكومية وتشجيعهما في إقامة الندوات والمخيمات الشبابية.
6. الاهتمام بعمليات التعليم، وليس فقط بنظرياته؛ فالواقع الثقافي المتخلف يتطلب مراجعةً للنظام التعليمي؛ بحيث يساهم فيها المختصون والمراكز البحثية؛ يجب تطوير تلك المراكز البحثية المهمة بالتربية والتعليم التي تتولى مهام دعم قطاعات التعليم بالدراسة والفكر والمشورة، أيضاً حث قطاع التعليم على العناية بالجانب الثقافي الذي لا أثر له في نتائج العملية التربوية الحالية؛ إلا ما ندر.
7. إطلاق حوارات وطنية مسؤولة؛ تتجه صوب فحص واقع التعليم وسُبل تطويره؛ بحيث نصل من خلال هذه الحوارات إلى نتائج علمية متميزة؛ ليتمكن القطاع التعليمي من تنفيذها وفق خطط وإستراتيجية واضحة المعالم والأهداف .. فهناك سُبُل لتعزيز الثقافة وتجديدها عند الفرد من خلال المؤسسة التعليمية، وذلك من خلال القراءة الذاتية الهادفة والمنظمة، وأيضاً من خلال وسائل الإعلام، والدور الذي يمكن أن تقوم به، وكذلك من خلال الأسرة وما تمثله من مصدر عظيم للثقافة في شتى جوانب الحياة .. لأن الثقافة تبني الأفراد، وأيضاً تبني كيانهم النفسي وزادهم المعرفي، وتبني في ذات الوقت الأمم والشعوب.
8. تطوير التعليم العالي، وخاصة المجال التقني لربط التعليم بسوق العمل وقطاعات الإنتاج، وتوجيه الطلاب إلى الاختصاصات التي تتلاءم مع حاجات البلد؛ مع التركيز على التدريب المهني والمحترف لأبناء الوطن في المجالات الجاذبة للعمالة التي تعمل بها المشاريع الاستثمارية، وخاصةً في مستويات التعليم المتوسط أو الدورات التدريبية السريعة والمركزة التي من شأنها أن تؤهل الباحثين عن العمل .. وهذا من شأنه أن يساعد وزارات العمل والتأهيل في إمكانية فرض وتوجيه المستثمر بأن يقبل توظيف العنصر الوطني عندما يكون مؤهلاً في مجالات عمل معينة مطلوبة لدى المشاريع الاستثمارية لكي يتم تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للاستثمار بالتخفيف من مشكلة البطالة في الداخل المحلي.
9. دعم جهود الدعاية والترويج للاستثمار في الداخل والخارج ورفع الكفاءة الإعلامية للجهات المسؤولة عن الاستثمار، وتوفير خرائط استثمارية قابلة لتحديث بصفة دورية وخلق قواعد بيانات لتوفير معلومات استثمارية، وبوسائط متعددة وخاصة فيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية التي يجب أن توفر المعلومات الكاملة والحديثة عن جميع الفرص الاستثمارية والموارد التي قد يهتم بها المستثمر، ويجب أن تتركز وتدعم هذه الجهود في هيئة تشجيع الاستثمار.
10. تصحيح دور الإعلام بمختلف وسائله المسموعة والمرئية والمقروءة، وهذا لدوره البارز في توجيه الأفراد فكرياً وحضارياً وأخلاقياً؛ من خلال نقل الثقافات، والتقريب بين الحضارات .. هذا لأن عصرنا الحاضر

يتميز بانفجار معرفي رهيب وسريع؛ حيث زادت معه وسائل الاتصال العلمي والثقافي، وكثرت وتتنوع بصورة مذهلة؛ حتى أدت إلى أن انتزع الإعلام من البيت والمدرسة دورهما في تربية الفرد وثقافته .. فهو يمتلك من الوسائل المرغبة ما لا يملكه البيت أو المدرسة.

11. تحتاج الإدارات والمؤسسات إلى وقفة جادة من ناحية الإصلاح والتطوير للكوادر والأساليب والأدوات؛ خاصة في الجهات التي تتعامل مع الجهات الخارجية التي تكون أول ما يتعامل معه المستثمر؛ حتى يتم التخلص من مظاهر سوء الإدارة كتعقيد الإجراءات وطولها وتعدد الجهات التي تصادق عليها، وإنشاء أو استحداث مكاتب أو إدارات في كافة قطاعات ومؤسسات ووزارات الدولة .. بما يسمى بـ "التخطيط الإستراتيجي" والذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير وفعال في كيفية وطرق ومراحل هذا الاستثمار المرتقب، والعمل على مكافحة الفساد الإداري بكافة أشكاله وبشتى الأساليب و وضع العقوبات الرادعة للمخالفين .. لأن تكلفته باهظة جداً على الاقتصاد الوطني ككل .. حتى بغض النظر عما يعانيه المستثمرين، وهذا ما سيرفع لديهم التكلفة للإجمالية للاستثمار، وسيكون من أبرز أسباب عزوف غيرهم من المستثمرين المحتملين.

الخاتمة:

نحن اليوم، وأكثر من أي ظرف تاريخي مضى .. نعيش في مرحلة تحولات كبيرة تتجه فيها البشرية نحو ترسيخ نظام يجب أن يكون أكثر عدالة، وأكثر إنصافاً، وأكثر إنسانية، وأكثر عقلانية .. أي بمعنى .. إننا نعيش في مرحلة تراجع الأيديولوجيات⁽¹²⁾ واندثار الحدود .. فالعالم يضيق يوماً بعد يوم؛ إنه العالم القرية كما يحلو للبعض أن يُسميه اليوم، وذلك بفضل تطور الاتصالات والمواصلات والتبادل السريع للأفكار والأعمال بين الشعوب، وفي هذه الحالة ينتزع الإنسان أبعاده الإنسانية الحقيقية ويعي ذاته وحقيقته، ويلتمس مصيره ساعياً إلى حياة كريمة مع حرية اختياره في تحديد المصير .

إذ أن الإنسان المثقف هو الركن الأساسي في عملية انتقال المجتمع من التخلف إلى الإنماء، ومنه إلى عصر التطور، وبالتالي فإن المجتمع المثقف هو المجتمع المنسجم اجتماعياً والمُكمل بعضه لبعض .. وبهذا يكون لكل فرد في هذا المجتمع؛ شخصيته التي تمنحه التميز والبروز بين جمع من الناس حسب ظروفهم وإمكانياتهم؛ مع وجود المصالح والأهداف التي تتسجم مع فكر وشخصية ذلك الفرد مع من حوله، والأهم أن تكون بعقلانية منتظمة ومستمرة.

⁽¹²⁾ الأيديولوجيا: علم الأفكار، وأصبحت تطلق الآن على علم الاجتماع السياسي تحديداً، ومفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات؛ فمثلاً يُعرفه قاموس علم الاجتماع بمفهوم محايد باعتباره نسقاً من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منطق يوجه ويبسط الاختيارات السياسية أو الاجتماعية للأفراد والجماعات.

ولأن الثقافة الحديثة هي البذرة التي تتكون منها شخصية الفرد؛ فيجعلها قاعدة ينطلق منها لتكوين قالب لشخصيته أمام الملأ؛ فتصنعه وتبلوره في دائرة وتصنيف معين يظهر به أمام عقول الناس، وهذه تشكل للأخريين قاعدة للمثقف العارف الفاهم الذي يصل إلى مبتغاه مع إفادة نفسه بوجوده، ولغيره بحصوله. كما أن فعل الثقافة في التنمية الشاملة يبدأ من خلال إعداد المواطن ليمارس حقوقه السياسية في أجواء من الديمقراطية والحرية واللامركزية الإدارية .. أي بمعنى .. إن سر إمكانية تضيق الهوة بين السلطة والشعب يمر عبر الفرد المثقف المؤمن على مصير وطنه؛ لأنه الأكثر علماً ومعرفةً بنقاط ضعفه ومصادر طاقاته؛ كما إن الإنماء الاقتصادي يحتاج إلى عقلية برغماتية⁽¹³⁾ تتعامل مع المشاكل الطارئة على قاعدة التوازن بين الاستقرار الدستوري والرخاء الاقتصادي، وكذلك الثقافة معنية بصورة مباشرة في عملية إدماج الشاب والمرأة والطفل في عملية التنمية الاجتماعية .. هذا لأن الثقافة تنظر إلى تطوير وسائل الاعلام كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية الأمن الثقافي.

إذاً .. الثقافة هي عصب التنمية، وهي العصب الأساسي لعملية التنمية البشرية التي تفترض وتتطلب استثمار العناصر البشرية، وتنمية العلوم والمعارف العملية والنظرية، والقدرات والمهارات التقنية والتطبيقية .. وصولاً إلى الإبداع في كل مجال من مجالات التنمية الشاملة للمجتمع الذي يشكل الدولة. هذا لأنه قد ارتبط مفهوم التنمية الثقافية في عصرنا الحديث بالعديد من الحقول المعرفية ليحتل في الدراسات الأكاديمية، كما في الإعلام والعلوم الاجتماعية والسياسية مساحة واسعة؛ ترتبط أساساً بالفاعلية الثقافية والاقتصادية والسياسية في الدولة؛ وخاصةً لمثل دولنا التي هي في طريقها للنمو والنهوض من جديد. إلا أنه و في غياب شروط التنمية الثقافية عن البنية الداخلية لمجتمع المعرفة ..؟، فمتى يصل إلى تحقيق اقتصاديات المعرفة ..؟، و كيف له أن يحقق ذلك في غياب الصناعات الثقافية القائمة على المعرفة ..؟، وما هو دور وزارة الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي في بناء مفاهيم التنمية الثقافية ..؟، بل وفي بناء اقتصاد المعرفة أيضاً ..؟.

المصادر والمراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط3، 2005.
- بوفولة، مراد، التحولات الاقتصادية، وأثرها على العلاقات الاجتماعية، مجلة أصوات الشمال، نشر في الموقع بتاريخ: 2017-04-30.
- التير، مصطفى عمر، اتجاهات التحضر في المجتمع الليبي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2008.
- التير، مصطفى عمر، التنمية والتحديث في المجتمع الليبي، بحث في تغيرات الأحوال في العلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

⁽¹³⁾ البراغماتية: مذهب فلسفي سياسي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة؛ رابطاً بين التطبيق والنظرية، ونشأت هذه المدرسة في الولايات المتحدة في أواخر عام 1878، والبراغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني (براغما)، ومعناه العمل.

- زمام، نورالدين، صباح سليمان، تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- الصبيح، أحمد شكري، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ ضرورته وضمناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
- صندوق النقد الدولي، إصلاحات ضرورية لتوفير فرص العمل في بلدان التحول العربي، منتدى صندوق النقد الدولي، 2015.
- صندوق النقد الدولي، نحو آفاق جديدة "التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، منتدى صندوق النقد الدولي، 2017.
- عبدالله، ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي؛ علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.
- عبدالملك، أنور، و"آخرون"، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1983.
- العياشي، و"آخرون"، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة الأهرام ومؤسسة مواطن، فلسطين، 1997.
- غياث، بوفلجة، تحولات ثقافية، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005.
- كنعان، طاهر حمدي، متطلبات الإصلاح في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006.
- محمد، إبراهيم إسماعيل عبده، التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود؛ الرياض.
- محمود، أحمد، تحديات التنمية في الوطن العربي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1997.
- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مطبعة رؤوف سليمان وهبه، الجمالية، 2009.
- المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟، الإجابات الممكنة، www.dohainstitute.org.
- المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، دور المثقف في التحولات التاريخية، www.dohainstitute.org.
- مكي، ثروت، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005.
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، تكنولوجيا الاتصال الرقمي.
- الهرماسي، محمد عبدالباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1999.
- الهاملي، عبدالله عامر، التحديث الاجتماعي؛ معالمه ونماذج من تطبيقاته، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- وهان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

- United Nations Program, Human Development Report; Arab Fund for Development Prices, the Office for Arab Countries, 3rd Edition, 2005, <http://www.arab-hdr.org/reports/2005/arabic/ahdr2005a.pdf?download>.
- United Nations Program, Arab Human Development Report 2009, <https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml>.
- United Nations Program, Arab Human Development Report, Youth and Development Prospects, a Changing Reality for the Year 2016, <https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr16.shtml>.
- Human Development Report, Overcoming Barriers: Human Mobility and Development, 2009, <https://knowledge4all.com/admin/Temp/Files/053994e1-0de8-4267-a683-6a9abfdd5d75.pdf>.
- Report of the United Nations Commission on Water Resources on the analysis and assessment of the state of sanitation and drinking water in the world, facing the challenge of expansion and sustainability of services, for the year 2013, https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/44849/9789246503360_eng.pdf ? sequence = 13 & isAllowed = y.